مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 332، جنيف، 8-22 آذار/ مارس 2018

الوثيقة: GB.332/HL/1

القسم رفيع المستوى
الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة

HL

التاريخ: ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٨
الأصل: انكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: الانعكاسات على منظمة العمل الدولية

غرض الوثيقة

من المرجح أن يكون لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية انعكاسات مهمة على الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وفي أعقاب قرار عام ٢٠١٦ الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣٢٩ بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، يُقترح من ثم أن يناقش مجلس الإدارة برنامج إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مقترحات الإصلاح الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان: "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة"، الذي قدمه في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧. وفي حال اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المقترحات، سوف تتطلب أن ينظر فيها مجلس الإدارة بشكل وثيق. وتلخص هذه الوثيقة المقترحات المذكورة وتسلّط الضوء على بعض الانعكاسات المحتملة على المنظمة. ولن يصبح نطاق تدابير الإصلاح ومداها أكثر وضوحاً عملياً إلا بتقدّم المفاوضات بين الحكومات خلال الأشهر القادمة. وينبغي قراءة هذه الوثيقة بالاقتران مع تقرير الأمين العام.

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: النتائج التمكينية ألف وباء وجيم.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة التعاون متعدد الأطراف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.329/POL/5؛ الوثيقة GB.329/HL/1؛ الوثيقة GB.329/INS/3/1.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً - إصلاح الأمم المتحدة

١. منذ أن تولى الأمين العام للأمم المتحدة مهامه في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧، اتبع عملية إصلاح شملت ثلاثة مسارات مترابطة فيما بينها، في إطار رؤية شاملة لمنع النزاعات وتحقيق المزيد من الاتساق والنجاعة والتكامل في العمليات الميدانية. وتشمل هذه الأخيرة: إعادة تنظيم هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن؛ إصلاح إدارة الأمم المتحدة؛ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تسهيل الدعم المقدم إلى البلدان في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠). ويترافق هذا الجهد بتدابير محددة ترمي إلى: تعزيز التكافؤ بين الجنسين في مناصب كبار مديري الأمم المتحدة؛ تعزيز الحماية من الاستغلال والتحرش الجنسيين وحماية المبلغين عن المخالفات.

٢. ويهدف إصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن إلى إيلاء الأولوية لما يلي: الوقاية والحفاظ على السلام؛ تعزيز فعالية واتساق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ جعل ركيزة السلام والأمن أكثر اتساقاً وفعالية وفي الوقت نفسه جعلها تتسق بشكل أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الأهداف، اقترح الأمين العام إنشاء إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، بترشيد العمليات وتحقيق الاستخدام الأمثل من آليات التنسيق.

٣. ويركّز إصلاح إدارة الأمم المتحدة على تبسيط العمليات واعتماد اللامركزية في قرارات أمانة الأمم المتحدة، بغية زيادة الشفافية والنجاعة والمساءلة بهدف دعم الأنشطة المعيارية والتشغيلية دعماً أفضل. واقترح الأمين العام تمكين المديرين ومنحهم المزيد من المسؤوليات بحيث تقترب عملية اتخاذ القرار من مواضع التنفيذ وفي الوقت نفسه تجعلهم مسؤولين عن الأداء البرنامجي والمالي لبرامجهم.[١] وتوجّه تدابير محددة نحو: تحسين عمليات التخطيط والميزنة؛ الحد من ازدواجية الهياكل وتداخل الولايات؛ زيادة الدعم المقدم إلى الميدان.

٤. وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية،[٢] الذي يعني منظمة العمل الدولية مباشرة، يسعى إلى تحسين اتساق المنظومة ومعالجة الشواغل طويلة العهد وذات الصلة بتجزؤ وازدواجية الجهود فيما بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، لاسيما على المستوى القطري. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، استلزم اعتماد برنامج عام ٢٠٣٠ الشامل والمتكامل والقائم على الحقوق، التفكير بقدر أكبر في كيفية تشغيل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على كافة المستويات، من أجل تزويد البلدان بالمشورة السياسية المتكاملة وتقديم الدعم المعياري والإحصائي والخدمات المباشرة وتنمية القدرات وتوفير الخدمات المباشرة إلى البلدان، وهو أمر ضروري لتحقيق أهداف البرنامج وغاياته والتعهد الجامع بعدم ترك أي شخص على قارعة الطريق. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجري في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، حوار حكومي دولي متعمق بشأن مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدراتها وهيكليات إدارتها السديدة وترتيباتها التنظيمية وتمويلها ونُهج شراكاتها، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وركّز هذا الحوار على كيفية الاستلهام من الإصلاحات السابقة التي أرست نهج "توحيد أداء الأمم المتحدة" منذ عقد مضى. وقدم هذا الاستعراض إسهامات جوهرية في اتخاذ قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات،[٣] في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، حيث حددت الدول الأعضاء الإصلاحات التي ينبغي المضي قدماً بها والمجالات التي ينبغي على الأمين العام تقديم مقترحات إضافية بشأنها. وفي آذار/ مارس ٢٠١٧، استعرض مجلس إدارة مكتب العمل الدولي [٤] قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وما له من انعكاسات على منظمة العمل الدولية.

[١] *تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع - تقرير الأمين العام*، الوثيقة A/72/492، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧.

[٢] يُفهم منها عموماً على أنها تضم ٤٤ صندوقاً وبرنامجاً وإدارة في أمانة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، تتلقى التمويل من الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية.

[٣] تُستعرض سياسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كل أربع سنوات في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. والقرار المنبثق عن ذلك في الجمعية العامة يوجه الأنشطة التشغيلية للتنمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويوضح كيف ينبغي لكيانات المنظومة أن تعمل معاً خلال السنوات الأربع التالية.

[٤] الوثيقة GB.329/INS/7.

ثانياً - الإجراءات والجدول الزمني لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٥. تلبية للطلبات الواردة في قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، قدم الأمين العام في حزيران/ يونيه ٢٠١٧ تقريره الأول بعنوان *إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - كفالة مستقبل أفضل للجميع*.[٥] وتضمن هذا التقرير أفكاره الرئيسية بشأن الإصلاح والإجراءات الواجب اتخاذها. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، أرسى برنامجاً طموحاً من المشاورات ضم دولاً أعضاء وكيانات من الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسية من أجل وضع مقترحات محددة. وشاركت منظمة العمل الدولية على أعلى المستويات، بتوفير البيانات وإجراء الحوارات والتقدم بتعليقات وغير ذلك من الإسهامات فيما يتعلق بعمليات الاستعراض، كما شاركت من خلال تمثيلها في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة واللجنة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة واللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦. وفي غضون ذلك، قام الأمين العام بإعادة هيكلة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية[٦] لدعم رؤيته فيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تعيين نائب الأمين العام رئيساً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نائباً للرئيس، وأعاد هيكلة فرق العمل التابعة له. ومنظمة العمل الدولية عضو في مجموعة أساسية من الوكالات،[٧] تجتمع فصلياً وتقوم مقام أداة رئيسية مشتركة بين الوكالات لتنفيذ الإصلاح. كما أنشئت لجنة توجيهية مشتركة من أجل تعزيز التعاون الإنساني والإنمائي، برئاسة نائب الأمين العام. وتخضع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة لعملية استعراض وإصلاح، بما فيها تعيين كبار خبراء الاقتصاد، مما يعكس الأولوية الجديدة التي توليها هذه الإدارة إلى السياسة الاقتصادية والتمويل لصالح التنمية.

٧. وفي أعقاب مناقشة أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمقترحات، من المتوقع أن تعتمد الجمعية العامة قراراً في وقت لاحق من العام، على أن يبدأ تنفيذه في أوائل عام ٢٠١٩. وقرارات الجمعية العامة ملزمة بالنسبة للكيانات التابعة للأمم المتحدة وليس بالنسبة للوكالات المتخصصة، من قبيل منظمة العمل الدولية، التي تتمتع بهيكليات إدارة سديدة مستقلة. غير أنّ منظمة العمل الدولية، باعتبارها عضواً في منظومة الأمم المتحدة، وتمشياً مع أحكام اتفاق العلاقة لعام ١٩٤٦ بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، تلتزم بالمساهمة في غايات وأهداف القرارات ذات الصلة بولايتها، ولاسيما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وبما أنّ العديد من تدابير الإصلاح ستتناول التنظيم والإدارة السديدة وتركيبة العمليات القطرية لمنظمة العمل الدولية وعلاقة المنظمة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سوف يُعرض قرار الجمعية العامة بعد اعتماده، على مجلس الإدارة لينظر فيه في دورته في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ أو دورته في آذار/ مارس ٢٠١٩. وفي غضون ذلك، سيواصل المكتب تحليل تأثير هذا الإصلاح بعيد المدى مع المضي في تطوير المقترحات من خلال المفاوضات الحكومية الدولية.

ثالثاً - مقترحات الأمين العام من أجل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٨. يعرض تقرير الأمين العام المقدم في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ مجموعة من المقترحات في سبعة مجالات رئيسية هي: وثيقة استراتيجية على مستوى المنظومة لتقديم الدعم الجماعي لبرنامج عام ٢٠٣٠؛ الفرق القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتواجد القطري

[٥] الوثيقة A/72/124-E/2018/3.

[٦] أعاد الأمين العام تسمية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتصبح مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

[٧] تضم المجموعة ما يلي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة العمل الدولية، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اليونيسف، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، رئيس اللجان الاقتصادية الإقليمية بالمداورة ورؤساء فرق النتائج الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

للوكالات ومكاتب الدعم والخدمات المشتركة؛ نظام المنسقين المقيمين؛ النُهج الإقليمية؛ التوجه الاستراتيجي والإشراف والمساءلة؛ الشراكات؛ اتفاق التمويل المبرم بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء.

٩. ومن شأن هذه المقترحات، في حال اعتمدتها الجمعية العامة، أن تطرح مجموعة من التحديات أمام منظمة العمل الدولية، حيثما تؤثر على الوظائف الرئيسية للمنظمة وعلى استقلاليتها باعتبارها وكالة متخصصة معيارية ثلاثية أو على هيكليات وقواعد وإجراءات إدارة المكتب. غير أنها يمكن أن تقدم كذلك لمنظمة العمل الدولية ولهيئاتها المكونة العديد من الفرص للاستفادة من قوة التأثير والحشد التي تتمتع بها الأمم المتحدة للمضي قدماً في تنفيذ برنامج العمل اللائق دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

وثيقة استراتيجية على مستوى المنظومة: إعادة تنسيق الدعم الجماعي لصالح برنامج عام ٢٠٣٠

١٠. إنّ الوثيقة الاستراتيجية على مستوى المنظومة،[٨] التي جرى إعدادها في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تشمل إطاراً لتوجيه اتساق المنظومة الإنمائية مع برنامج عام ٢٠٣٠. وتتمحور الوثيقة حول "أربعة أركان أساسية"، هي: الدعم المتسق والفعال لبرنامج عام ٢٠٣٠ على مستوى ميثاق الأمم المتحدة؛ الوظائف التي يتعين تعزيزها على مستوى المنظومة دعماً لأهداف التنمية المستدامة؛ الأدوات على مستوى المنظومة للحصول على نتائج جماعية؛ آليات تمويل أكثر فعالية لدعم هذه الجهود. وتركزّ الوثيقة على التدابير المحددة زمنياً للحد من التداخل وسد الثغرات في المنظومة الإنمائية من حيث تغطية أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز مجموعة المهارات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١١. ومن شأن الوثيقة الاستراتيجية، باعتبارها "وثيقة حيّة" تندرج تحت مسؤولية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تكون أيضاً بمثابة أداة مساءلة عن طريق تقارير سنوية بشأن تنفيذها، تقدَم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف تُعرض المجموعة الأولى من الإجراءات المحدثة والمنقحة على جزء الأنشطة التشغيلية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٩.

١٢. والإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل القريب تشمل استعراضاً لبرامج عمل مختلف معاهد البحوث والتدريب في المنظومة، مما يمكن أن يشكل فرصة لإرساء مكانة مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ضمن الجهود المبذولة على مستوى المنظومة بشأن التدريب وتنمية القدرات الوطنية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة المندرجة في مجالات خبرته. كما تحدد الوثيقة خمس مبادرات رائدة تركز على مجموعات المهارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة أو على المجالات المواضيعية التي تستلزم انتباهاً جماعياً فورياً، والتي يمكن أن يمثل العديد منها فرصاً أمام مشاركة منظمة العمل الدولية.[٩]

جيل جديد من الفرق القطرية للأمم المتحدة

١٣. تتوقع مقترحات الأمين العام جيلاً جديداً أكثر ترشيداً من الفرق القطرية للأمم المتحدة، تتجلى في إسهاماته وتواجده الفعلي في البلدان، الأولويات والسياقات الوطنية تجلياً أفضل مما عليه الوضع في الوقت الحاضر. وسيعاد تحديد مكانة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتبارها أداة التخطيط القطري الوحيدة الأكثر أهمية دعماً لبرنامج عام ٢٠٣٠. وسيجري تحديد التواجد المادي الفردي لوكالات الأمم المتحدة بالاستناد إلى مجموعة من المعايير القائمة على الأولويات والاحتياجات القطرية. ومن شأن المنسق المقيم أن يحفز الدعم على مستوى المنظومة، بما في ذلك التنسيق بين الشراكات والتمويل المشترك، ويجعل المساءلة عن النتائج على عاتق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤. وفي ظل الريادة الوطنية، سيقوم المجتمع المدني وشركاء التنمية وقطاعات الأعمال وغير ذلك من أصحاب المصلحة بالمشاركة على نحو مكثف خلال عملية تصميم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذها

[٨] ترد الوثيقة بكاملها في شكل ملحق في تقرير الأمين العام.

[٩] تشمل المبادرات الرائدة المجالات التالية: تغير المناخ، المساواة، القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة والمخاطر والقدرة على الصمود والوقاية.

ورصدها وتقييمها. ولابد من جعل البرامج القطرية الفردية، من قبيل البرامج القطرية للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، تتسق كلياً مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي حين أن هذه هي الحال في عدد متزايد من البلدان، وإذا أصبح ذلك هو المعيار المتبع بالنسبة إلى المنظومة، فسيكون من المحتم مشاركة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في هذه العمليات لضمان أن تكون أولويات عالم العمل التي حددتها الهيئات المكونة الثلاثية الوطنية في البرامج القطرية للعمل اللائق، متجلية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون من المفيد أن يتزامن توقيت وضع البرامج القطرية للعمل اللائق مع دورة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما أمكن ذلك. ومن الضروري أيضاً أن يُعترف بالهيئات المكونة بوصفها شريكة وطنية في المناقشات المتعلقة بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن تتمتع بالقدرة على المشاركة فيها. وفي الأجلين القصير والمتوسط، قد يكون من الصعب تحقيق اتساق البرامج والمشاريع التقنية لمنظمة العمل الدولية على المستوى القطري، حيث تكون منبثقة عن قرارات ثلاثية قائمة ولا تكون مرتبطة بسهولة بأولويات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ ومن شأن ذلك أن يستبعدها عن المزايا المحتملة التي قد تتأتى عن إدراجها في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من حيث الإطلالة كأولويات وطنية ومن حيث التمويل.

١٥. وينبغي تحديد تشكيل الفرق القطرية للأمم المتحدة في مطلع كل دورة من دورات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في نقاش مفتوح بين الحكومة المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بتيسير من المنسق المقيم. ومن شأن العملية أن تشمل تحديد الخبرة المطلوبة بصفة خاصة للاستجابة لاحتياجات وأولويات البلد وتحديد الكيانات التي ينبغي أن تشارك استناداً إلى ميزاتها المقارنة وتقييم ما إذا كان نطاق النشاط البرنامجي لكيان بعينه يفوق تكاليفه التشغيلية والإدارية؛[١٠] وبناءً على مشورة المنسق المقيم، ينظر الكيان المعني في حاجته إلى تواجد مادي في البلد وفي طبيعة هذا التواجد. ويسلّم المقترح بضرورة مراعاة ولايات ومسؤوليات الكيانات المعيارية عند إجراء مثل هذا التقييم، وهو أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية. ومن شأن المنسق المقيم أن يقدم التشكيل المقترح للفريق القطري للأمم المتحدة إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأن يقدم من ثم توصية في هذا الصدد إلى الحكومة المضيفة.

١٦. وترى المقترحات أنّه يمكن للكيانات التي لا تلبي المعايير أن تواصل أنشطتها القطرية من خلال وسائل أخرى، بما فيها مثلاً اتفاقات التمثيل مع وكالات أخرى من الأمم المتحدة أو الإعارة أو مشاركة المكاتب مع المنسقين المقيمين أو وكالات أخرى تتمتع بولايات شبيهة.

١٧. ويهدف النموذج قيد النظر إلى ترشيد عضوية الفرق القطرية للأمم المتحدة وخفض عدد المكاتب المنشأة من جانب مختلف الوكالات في كل بلد. وهو يفضل بوضوح وجود وكالات كبرى تقدم خدمات مباشرة على نطاق واسع. وتخلّف إعادة تحديد تواجد الفرق القطرية للأمم المتحدة في كل بلد في سياق دورة الخمس سنوات لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، انعكاسات على الموارد البشرية قد تحتاج إلى نوع من التوازن مع وفاء منظمة العمل الدولية بالتزاماتها الواردة في البرنامج والميزانية. بل تجدر الإشارة إلى أنّ منظمة العمل الدولية قد تواجه طلبات متزايدة على تواجدها في البلدان، بموجب هذا النموذج.

١٨. وبالنسبة إلى بعض الوكالات، يمكن أن تكون الإعارة أو التمثيل المفوض وسيلة لتحقيق وفورات في التكلفة من أجل ضمان التواجد في البلد، غير أنّه ينبغي النظر في خيارات أخرى. ومنظمة العمل الدولية عضو في فريق قطري للأمم المتحدة في ١١١ بلداً ولكنها لا تتمتع بمكاتب قطرية إلا في ٣٦ بلداً،[١١] وبالتالي فهي تشارك أساساً في الفرق القطرية للأمم المتحدة معتمدة على مكاتب متعددة الأقطار باعتبارها وكالة غير مقيمة وممثلة بصورة تخصيصية في اجتماعات الفرق القطرية للأمم المتحدة بالمنسقين الوطنيين أو بمكاتب المشاريع المحلية لمنظمة العمل الدولية في بعض البلدان. ونظراً لدور المنسقين الوطنيين لمنظمة العمل الدولية في وضع البرامج القطرية للعمل اللائق وعلاقتهم بالهيئات المكونة الوطنية لمنظمة العمل الدولية، سيكون من الضروري توضيح وضعهم في تصميم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الفرق القطرية للأمم المتحدة بموجب عملية الإصلاح.

[١٠] استناداً إلى العتبات النسبية لعدم تشجيع وجود وكالات يكون معدل إنفاقها منخفضاً على البرامج مقارنة بتكاليف التشغيل وتكون نفقاتها أقل من ١٠ في المائة من الإنفاق السنوي للأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

[١١] باستثناء ٢١ مكتباً للمنسقين الوطنيين في أقاليم أوروبا وآسيا والدول العربية.

١٩. ولابد من النظر بعناية في العواقب المحتملة لمعايير الاختيار المقترحة فيما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن التقييم المستقل للهيكلية والأنشطة الميدانية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦،[١٢] وبضرورة أن تواصل المنظمة ولاياتها المعيارية والدستورية بكل استقلالية من أجل دعم ورصد تنفيذ البلدان للاتفاقيات المصدق عليها بموجب المواد ١٠ و٢٢-٢٦ من دستور منظمة العمل الدولية ومتابعة الإعلانات التي أيدتها الدول الأعضاء، لا سيما إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨) وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨).

خدمات الأعمال المشتركة ومهام خدمات الدعم

٢٠. إن تعزيز خدمات الأعمال المشتركة ومهام خدمات الدعم يستجيب لنداء طالما نادت به الدول الأعضاء من أجل استحداث المزيد من الفعالية والوفورات في التكاليف من خلال وفورات حجم يمكن إعادة توزيعها لاحقاً على البرامج. ولهذه الغاية، يقترح الأمين العام زيادة نسبة المباني المشتركة لوكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري من ١٦ في المائة حالياً إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١. كما طلب من اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وضع استراتيجية لتوحيد الخدمات المرتبطة بالمكان من خلال إنشاء مكاتب مشتركة لخدمات الدعم لكافة الفرق القطرية للأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٢٢. وقد يشمل ذلك أيضاً من ست إلى سبع شبكات من مراكز الخدمات المتقاسمة،[١٣] تديرها الكيانات الكبرى في المنظومة. ومن المزمع إطلاق مرحلة تجريبية قائمة على نموذج مشاركة تطوعية للكيانات المعنية.

٢١. ويتمثل عنصر أساسي من المقترح في تسريع نشر استراتيجيات عمليات سير الأعمال في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتشمل كافة الفرق القطرية للأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٢١، بالاستناد إلى ٢٦ خبرة قطرية في الوقت الراهن. واستراتيجية عمليات سير الأعمال، التي تندرج في نهج "توحيد الأداء"، ترمي إلى دعم الفرق القطرية للأمم المتحدة لانتهاج نهج استراتيجي وموجه نحو النتائج عند تخطيط عمليات سير الأعمال المنسقة على المستوى القطري وإدارتها وتنفيذها. وهي تعزز العمليات المشتركة والفعالة من حيث التكلفة، التي قد تشمل خدمات مشتركة فيما يخص المشتريات والشؤون المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات واللوجيستيات والموارد البشرية والمرافق، بما في ذلك المباني المشتركة. وحتى اليوم، لم يشارك المكتب في استراتيجيات عمليات سير الأعمال في أي بلد من البلدان الرائدة، على الرغم من مشاركته في عدد محدود من المبادرات المشتركة بين الوكالات في مجالات المشتريات ومنصات الخزينة المشتركة ومعايير المحاسبة والأمن المشتركة. وأعربت بعض الوكالات، بما فيها منظمة العمل الدولية، عن شواغلها بشأن استراتيجيات عمليات سير الأعمال ومراكز الخدمات المتكاملة عموماً، فيما يتعلق بالوفورات الفعلية في التكلفة وبالمسائل الأوسع نطاقاً المرتبطة بتنسيق القواعد والإجراءات، لا سيما في مجالات المالية والموارد البشرية حيث لا يزال هناك فوارق كبيرة بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، وضعت غالبية وكالات الأمم المتحدة نظماً لتكنولوجيا المعلومات خاصة بها وتتكيف مع احتياجاتها. وفي حين يمكن أن تكون زيادة تنسيق النُظم أمراً مؤاتياً، ينبغي عدم الاستهانة بالتبعات من حيث الموارد والوقت عند الانتقال إلى منصة مشتركة.

٢٢. ويذكر الأمين العام عن وجه حق في تقريره بأنّ الوسيلة الأساس لتحقيق المزيد من التقدم بشأن الخدمات المشتركة ومهام خدمات الدعم تتمثل في الاعتراف المتبادل بالسياسات والإجراءات فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويدعم المكتب النشاط المقبل بشأن الاعتراف المتبادل ويرى أنه من المرغوب فيه الاستفاضة في تنسيق الموارد البشرية والمالية إلى جانب القواعد التشغيلية والإجراءات الأخرى. وقد كان لمنظمة العمل الدولية تجارب إيجابية في مجالات المشتريات وعمليات الخزينة.

٢٣. وفيما يتعلق بالمباني المشتركة، تتواجد المكاتب القطرية لمنظمة العمل الدولية أو مشاريع التعاون الإنمائي في أماكن مشتركة مع وكالات أخرى للأمم المتحدة في ٣٨ بلداً، وهو ما يعود بفوائد تشغيلية على التعاون المشترك بين الوكالات. ومعظم مباني منظمة العمل الدولية مؤجرة، وهذه المباني وفي قرابة ٤٠ بلداً مقدمة مجاناً أو

[١٢] الوثيقة GB.331/PFA/9.

[١٣] مراكز الخدمات المتقاسمة هي جزء من نموذج تقديم الخدمات العالمي التابع لأمانة الأمم المتحدة بهدف تحقيق مركزية المهام التشغيلية والإدارية المستقلة عن الموقع (مثل الموارد المالية والبشرية، وجداول الأجور وتكنولوجيا المعلومات) بالنسبة إلى إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ضمن عدد محدود من المكاتب.

مدعومة من الحكومة. وتمتلك منظمة العمل الدولية مبانيها الخاصة في عشرة بلدان. وبالتالي، ينبغي النظر بعناية في تكلفة الانتقال إلى مباني مشتركة. وإلى جانب تقييم مقدار ما يمكن أن يدّره التوسع في تقاسم المباني وخدمات الدعم الإدارية في بعض البلدان من مكاسب من حيث الفعالية، هناك أيضاً قلق من أن يؤدي نموذج "أمم متحدة واحدة" الرامي إلى تجميع الموظفين بحسب مجموعات نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وليس بحسب الوكالة، إلى احتمال تقويض التماسك الاستراتيجي والتشغيلي لأنشطة منظمة العمل الدولية. ولا بد كذلك من ضمان سبل نفاذ الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، ضماناً تاماً.

تنشيط نظام المنسقين المقيمين

٢٤. هناك تغييرات جوهرية في نظام المنسقين المقيمين متوقعة في مقترحات الإصلاح. وهي ترمي إلى تعزيز حياد المنسقين المقيمين والسلطة المخولة لهم ومساءلتهم وتزويد النظام بقاعدة تمويل أكثر أمناً. كما تهدف المقترحات إلى تحسين ملاءمة القدرات الجوهرية لوكالات الأمم المتحدة إزاء الاحتياجات المحلية وإرساء مساءلة واضحة فيما يتعلق بالنتائج الجماعية. ومن شأن وجود منسق مقيم يمتلك سلطة معززة في هذا السيناريو، أن يوجه الفرق القطرية توجيهاً أفضل لتحقيق النتائج الجماعية الواردة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتعزيز المساءلة المتبادلة ضمن الفرق القطرية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأداء المشترك إزاء الأولويات القطرية. بالإضافة إلى ذلك، سوف تطرأ تغييرات على تعيين المنسقين المقيمين واختيارهم وتطوير كفاءات القيادة لديهم لضمان تمتعهم بالمهارات الضرورية لحفز الاتساق بأسلوب تعاوني وتلبية الاحتياجات متعددة الأوجه لبرنامج عام ٢٠٣٠ المتكامل والقائم على المعايير.

٢٥. وسيكون المنسقون المقيمون معتمدين من قِبل الحكومات باعتبارهم من أعلى موظفي الأمم المتحدة في مجال التنمية على المستوى القطري، ويكون ارتباطهم مباشرة بالأمين العام من خلال نائبه. وسوف يُنقل نظام المنسقين المقيمين ومكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة بوصفه هيئته الإدارية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مكتب تنسيق مستقل وذي اسم جديد [١٤] تابع لنائب الأمين العام. ولن يضطلع المنسقون المقيمون بعد اليوم بوظيفة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما سيسمح لهم بالتركيز على دورهم كمنسقين محايدين في مجال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. غير أنّ المنسقين المقيمين سيواصلون الاضطلاع بمهام المنسقين في الشؤون الإنسانية و/أو الممثلين المساعدين للأمين العام في بعض السياقات. وستكون مكاتب المنسقين المقيمين أفضل تجهيزاً بالموظفين، مع ما لا يقل عن خمسة خبراء في مجالات من قبيل التخطيط الاستراتيجي وعلم الاقتصاد والدعم السياسي والرصد والتقييم والشراكات الاستراتيجية.

٢٦. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتواجده القوي في البلدان والقدرات التي يتمتع بها، دعم نظام المنسقين المقيمين من حيث التنسيق التشغيلي والمباني المشتركة والخدمات الإدارية وخدمات الدعم، وفقاً لنموذج الفوترة مقابل الخدمة. كما سيلعب البرنامج دوراً استشارياً معززاً ويكون بمثابة منصة تكامل ضمن الفرق القطرية للأمم المتحدة، ليوجه التخطيط وإدارة المخاطر وتحديد مواقع أهداف التنمية المستدامة ورصدها على مستوى المنظومة، إلى جانب تمويل التنمية وتجميع خبرات الأمم المتحدة أو حشد الشركاء الخارجيين لصالح كافة أهداف التنمية المستدامة.

٢٧. وخلال المناقشات التي جرت في العامين الماضيين بشأن الإصلاح، دأبت منظمة العمل الدولية على دعم المقترحات الرامية إلى فصل وظيفة المنسق المقيم عن وظيفة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان من شأن الحياد المتصور والفعلي في المنظومة أن أعاق تحقيق المزيد من التكامل وجعل عملية خفض المنافسة بين الوكالات أكثر صعوبة. ويمكن لمنسق مقيم حيادي قادر على التركيز على دوره التنسيقي وتعزيز الجوانب المعيارية الأساسية لبرنامج عام ٢٠٣٠، بما في ذلك معايير العمل الدولية، أن يكون حليفاً مهماً وفعالاً لمنظمة العمل الدولية وولايتها وهيئاتها المكونة الثلاثية. وفي هذا الصدد، قد تكون إسهامات منظمة العمل الدولية، بما فيها مشاركة مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في التدريب المنقح على الريادة

[١٤] يقترح تسميته مكتب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية هو أمانة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ويقدم الدعم إلى مجموعات الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية وإلى عمل نظام المنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك الإرشاد وتعيين المنسقين المقيمين والتقييم والتطوير المهني وغير ذلك من المسؤوليات.

لصالح المنسقين المقيمين، إسهامات أساسية. ويمكن أن يكون من المفيد أن يحفز المكتب موظفي منظمة العمل الدولية على التقدم إلى مناصب المنسقين المقيمين.

٢٨. والتعزيز المقترح لسلطة المنسقين المقيمين يتعلق بعدة مجالات هي: أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واتساقها مع برامج الوكالات؛ تواجد الوكالات على المستوى القطري؛ نماذج الريادة وعمليات تقييم أعضاء الفرق القطرية للأمم المتحدة؛ التمويل المشترك ما بين الوكالات على المستوى القطري. ولن يدير المنسقون المقيمون الفريق القطري للأمم المتحدة في المشاورات الجارية مع الحكومات المضيفة بشأن أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فحسب، بل يكون لديهم أيضاً، في غياب التوافق ضمن الفريق القطري، الكلمة الفصل في الأهداف الاستراتيجية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفقاً لآلية متفق عليها بشأن تسوية النزاعات. ومن شأن المنسق المقيم أن يكون له سلطة التوقيع على برامج الوكالات لضمان الاتساق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٩. وسيستمر أعضاء الفرق القطرية للأمم المتحدة في تقديم التقارير مباشرة إلى الوكالة التي ينتمون إليها فيما يتعلق بالأنشطة التي يضطلعون بها في البلد؛ لكنهم سيقدمون التقارير أيضاً إلى المنسق المقيم بشأن دعمهم لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وعند تحديد نطاق عملية الإشراف هذه والمساءلة عن النتائج الجماعية، قد تبقى بعض أنشطة الوكالات خارج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نظراً لطبيعة بعض الولايات أو الوظائف المعيارية أو الظروف الاستثنائية الأخرى. وقد يكون ذلك حاسماً بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية من حيث معايير المكتب ذات الصلة بوظائف الإشراف والمتابعة. غير أنه نظراً للمكانة التي يحتلها برنامج العمل اللائق في أهداف التنمية المستدامة والدور الذي تؤديه منظمة العمل الدولية بوصفها الجهة المؤتمنة على ١٤ مؤشراً عالمياً، فإن من شأن تقديم التقارير إلى المنسق المقيم عن تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ أن يشمل جزءاً مهماً من نشاط منظمة العمل الدولية على المستوى القطري.

٣٠. ويُقترح أيضاً أن يسهم المنسقون المقيمون على نحو أكثر انتظاماً في تقييم أداء أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة وأن يواصل المسؤولون عن الفريق القطري للأمم المتحدة المساهمة في تقييم أداء المنسقين المقيمين. وينبغي أن يتجلى نظام تقييم الأداء هذا في مواصفات الوظائف وعمليات تقييم الأداء ووثائق البرامج المعنية الصادرة عن أعضاء الفرق القطرية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أنّ مواصفات الوظائف في منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمديرين الإقليميين تجسد أصلاً مسؤولياتهم ضمن الفرق القطرية للأمم المتحدة، فإن هذا المقترح بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقة مع المنسقين المقيمين فيما يتعلق بالأداء، ينطوي على مستوى أعمق من التكامل.

٣١. وبغية تمويل هذا التعديل الجوهري لنظام المنسقين المقيمين، يُقترح زيادة مستوى التمويل بمبلغ ٨٠ مليون دولار أمريكي سنوياً ليبلغ المجموع ٢٥٥ مليون دولار أمريكي، والانتقال من المصادر الطوعية إلى الاشتراكات المقدرة لضمان تمويل أساسي يمكن التنبؤ به. كما يسعى الأمين العام إلى الحصول على إسهامات طوعية إضافية تبلغ ٣٥ مليون دولار أو ٢٧٠٠٠٠ دولار لكل مكتب من مكاتب المنسقين المقيمين من أجل استحداث صندوق تكامل تقديري لتمكين المنسقين المقيمين من حفز التعاون والاستناد بشكل تحفيزي إلى أصول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويدعم المكتب هذا النهج إذ أصبح من المتعذر الاعتماد على الإسهامات الطوعية وتزايد تقاسم التكاليف بين وكالات الأمم المتحدة التي تعمل بميزانيات ذات نمو معادل للصفر أو ميزانيات أدنى من ذلك. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ساهمت منظمة العمل الدولية بمبلغ ٤,٣ مليون دولار لدعم نظام المنسقين المقيمين، مما يمثل حصة منظمة العمل الدولية في التمويل المشترك لمجموعة متفق عليها من وظائف تنسيق الفرق القطرية للأمم المتحدة على المستوى القطري.

نهج إقليمي متجدد

٣٢. إنّ الاستنتاجات المتأتية عن استعراض الوظائف والقدرات الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أواخر عام ٢٠١٧، شددت على الحاجة إلى تكييف الهيكلية الإقليمية لهذا النظام بغية الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات برنامج عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك توضيح تقسيم المهام وخفض التداخلات واتساق الجهود المبذولة فيما بين الكيانات الإقليمية - اللجان الاقتصادية الإقليمية ومجموعات الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية والمكاتب الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة. وأقرّ الاستعراض بالأدوار الحاسمة للهيكلية الإقليمية للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج في توفير الإرشاد الاستراتيجي والسياسي والدعم التقني والدعم السياسي والتشغيلي لمكاتبها الإقليمية.

٣٣. ومن المقترح اعتماد نهج للإصلاح من مرحلتين وعرض آخر المستجدات على الدول الأعضاء في عام ٢٠١٩ بشأن الخيارات الأطول أجلاً والمتعلقة بإعادة تحديد المواصفات وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة. ومن شأن المرحلة الأولى أن تركز على ترشيد بعض وظائف اللجان الاقتصادية الإقليمية ومجموعات الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية والأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة على المستوى القطري. كما سيوضع بروتوكول واضح بشأن التزام كيانات الأمانة ووكالات الأمم المتحدة غير المقيمة الأخرى على المستوى القطري، لضمان تبليغ المنسقين المقيمين بالأنشطة الإنمائية الجارية في البلدان المعنية. وعلى المدى الأطول، سيكون هدف اللجان الاقتصادية الإقليمية غير المتجانسة نسبياً الآن من حيث القدرة والتركيز، أن تعززّ دورها الجامع بوصفها بوتقات لحفز الأفكار ومقدمة للمشورة السياسية.

التوجه الاستراتيجي والإشراف والمساءلة بالنسبة للنتائج على مستوى المنظومة

٣٤. دعا الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إلى تعزيز الإدارة السديدة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق المزيد من الاتساق والشفافية والاستجابة والفعالية. واقترح الأمين العام، تسليماً منه بامتيازات الدول الأعضاء في هذا المجال، التركيز على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج الموجودة في نيويورك.

٣٥. ومن المقترح أن يتحول قسم الأنشطة التشغيلية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى منصة مساءلة عن الأداء على مستوى المنظومة بشأن برنامج عام ٢٠٣٠، بتنظيم دورتين سنوياً بدلاً من دورة واحدة، كما هي الحال في الوقت الراهن. ومن شأن الدورة الأولى أن تقدم الإرشاد السياسي بشأن الإجراءات المتخذة ضمن المنظومة على كافة المستويات، بما في ذلك إفساح المجال أمام الدول الأعضاء للاضطلاع بدورها الإشرافي على الهيكلية الإقليمية للمنظومة والتنسيق؛ أما الدورة الثانية فقد تركّز على تعزيز الإرشاد المقدم إلى الهيئات الإدارية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بهدف ضمان نهج مشترك في الجهود الاستراتيجية والبرنامجية المبذولة نحو تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ وتحسين تنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الجهود المبذولة في مجال الشؤون الإنسانية وبناء السلام.

٣٦. كذلك، يوصي الأمين العام بدمج المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج الموجودة في نيويورك [١٥] لضمان توحيد صوت الدول الأعضاء بشكل أكبر واتباع نهج متسق فيما بين الوكالات التي تتمتع بتأثير تشغيلي كبير جداً. ويشير الأمين العام إلى أن من شأن مجلس مشترك أن يقدم أيضاً رابطاً أفضل لزيادة التنسيق مع مجالس الوكالات المتخصصة.

٣٧. وأخيراً، يقترح الأمين العام إنشاء وحدة تقييم صغيرة ومستقلة على مستوى المنظومة، يديرها قسم الشؤون الإدارية في الأمم المتحدة وتكون مساءلة مباشرة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن هذه الوحدة أن تتعاون بشكل وثيق مع مكاتب التقييم في منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويمكن لهذه الوحدة أن تكمّل وظائف لجنة التفتيش المشتركة دون أن تستنسخها.

الشراكات من أجل برنامج عام ٢٠٣٠

٣٨. يتمتع برنامج عام ٢٠٣٠ بسمة رئيسية تتمثل في الاعتراف بالدور الملازم والحاسم للشراكة والتعاون مع أصحاب المصلحة خارج الأمم المتحدة، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. ولا تزال جهود الشراكات ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجزأة وازدواجية وذات معايير وإجراءات غير متجانسة. وكخطوة أولى لوضع نهج على مستوى المنظومة، أوعز الأمين العام إلى كبار مديري الأمم المتحدة تنسيق عملية ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبدعمٍ من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة والاتفاق العالمي، ترمي إلى الاتفاق على نهج مشترك للشراكات على مستوى المنظومة. ومن شأن مكتب متجدد للشراكات ضمن الأمم المتحدة أن يصبح بوابة عالمية للأمم المتحدة في مجال الشراكات وهيكليات الأمم المتحدة.

[١٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ولا يزال يتعين تحديد نطاق واتساع هذا النهج الجديد غير أنّ ذلك سيستلزم الاستفاضة في استعراض الانعكاسات على منظمة العمل الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالشراكات مع منظمات قطاع الأعمال والقطاع الخاص.

٣٩. وسيجري كذلك تجديد الهيكليات والآليات من أجل التعاون بين بلدان الجنوب وصولاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في آذار/ مارس ٢٠١٩. ومنظمة العمل الدولية، بخبرتها في مجال الالتزام الثلاثي وأساليب التيسير ووفرة الممارسات الجيدة التي تملكها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، تحظى بمكانة جيدة للمساهمة في تحسين الإجراءات بين الوكالات وإظهار قيمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث من أجل النهوض بالعمل اللائق.

٤٠. ويهدف هذا الإصلاح أيضاً إلى تعزيز النزاهة وتبسيط إجراءات العناية الواجبة وإدارة المخاطر على مستوى المنظومة وضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك قبول المبادئ العشرة للاتفاق العالمي باعتباره معياراً مشتركاً للشراكات مع كيانات القطاع الخاص. وطُلب من قادة الاتفاق العالمي النظر في وسائل تحسين الإدارة السديدة للاتفاق على المستوى العالمي، وفي تأثير شبكاته المحلية والإشراف عليها، مع التركيز بشكل خاص على إشراك المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٤١. وعلى المستوى القطري، ستكون مكاتب المنسقين المقيمين مكلفة بأن تعمل بمثابة مركز موحد للشراكات مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية. ومن المتوقع إبرام اتفاق على مستوى المنظومة مع المؤسسات المالية الدولية وكذلك التوصل إلى اتفاق مع البنك الدولي هذا العام.

٤٢. وفي حين تُعتبر الإجراءات المبسطة والمنسقة جذابة من منظور الفعالية، من شأن نهج موحد أن يثير مشاكل أمام الوكالات المتخصصة، لاسيما عند السعي إلى إبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص تمشياً مع ولاياتها. والوضع الخاص للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على المستوى القطري باعتبارها شركاء للأمم المتحدة، يستلزم أن يُولى اعتباراً خاصاً. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستفاضة في استعراض مدى مواءمة تعزيز دور الاتفاق العالمي في الإشراف على الشراكات مع القطاع الخاص على المستويين العالمي والقطري.

اتفاق التمويل

٤٣. ما فتئ تراجع مستويات التمويل الأساسي المخصص لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يقوض هذه المنظومة منذ سنين ويغذي المنافسة وتجزؤ الجهود والاتساع الزاحف للولايات.[١٦] واقترح الأمين العام في تقريره لشهر حزيران/ يونيه إبرام اتفاق تمويل بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء، يتمحور حول عدد محدود من الالتزامات المتبادلة الملموسة والواقعية. ويقدم التقرير الثاني للأمين العام مقترحات بأن يتمحور هذا الاتفاق حول زيادة مستوى القدرة على التنبؤ بالأموال متعددة السنوات والمرصودة على نحو أقل، من قاعدة موسعة وأكثر تنوعاً مقابل المزيد من الشفافية والمساءلة والتبليغ عن النتائج المحققة من خلال الإجراءات على نطاق المنظومة.

٤٤. وعلى وجه الخصوص، من شأن المقترحات أن تجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقوم بما يلي:

- تقدم تقارير سنوية بشأن الدعم المقدم على مستوى المنظومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على المستوى القطري وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، مما يستلزم المزيد من تنسيق المنهجيات وجمع البيانات ضمن المنظومة؛
- تعزز الشفافية والنفاذ إلى المعلومات المالية في كافة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الالتحاق بمبادرة شفافية المساعدة الدولية؛
- تجري عمليات تقييم مستقلة على مستوى المنظومة للنتائج المحققة؛

[١٦] يعتمد العديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها اعتماداً شديداً على الإسهامات الطوعية. وتشكل الاشتراكات الأساسية في الميزانية الآن أقل من ٢٢ في المائة من إجمالي الاشتراكات التي تتلقاها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

- تحقق الامتثال الكامل لسياسات استرداد التكاليف والاستفاضة في استكشاف إمكانيات وضع سياسات منسقة وإنما متمايزة لاسترداد التكاليف من أجل فرادى الوكالات؛

- تقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الموارد غير الأساسية للأنشطة المشتركة، بما في ذلك لاستكمال الموارد من الصناديق الجماعية المشتركة بين الوكالات؛

- تعزز وضوح اشتراكات الدول الأعضاء.

٤٥. وبالمقابل، يُطلب من الدول الأعضاء أن تلتزم بالقيام بما يلي:

- زيادة حصة الموارد الأساسية لفرادى الوكالات لما لا يقل عن ٣٠ في المائة خلال السنوات الخمس المقبلة؛

- تحسين نوعية التمويل المرصود، بما في ذلك مضاعفة الأموال الجماعية المشتركة بين الوكالات لتصل إلى ٣,٤ مليار دولار أو ١٦ في المائة من مجموع الإسهامات غير الأساسية، بحلول عام ٢٠٢٣؛

- زيادة تمويل نظام المنسقين المقيمين؛

- دعم الأنشطة على المستوى القطري عن طريق التمويل الجماعي من خلال تخصيص ٢٩٠ مليون دولار سنوياً لصندوق مشترك من أجل برنامج عام ٢٠٣٠ لدعم تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ورفع مستوى الاشتراكات في صندوق بناء السلام التابع للأمين العام.

٤٦. وبالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، سيكون تنفيذ بعض الطلبات المشار إليها أعلاه لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أكثر تعقيداً من غيرها. والاقتراح بأن تقوم الكيانات بتخصيص ١٥ في المائة من التمويل غير الأساسي الذي تتلقاه لصالح الأنشطة المشتركة، قد يشكل تحدياً أمام منظمة العمل الدولية والوكالات المتخصصة الأخرى التي تتمتع بولايات وهيكليات ميزانية محددة. وفي الوقت الراهن، تم حشد ٨,٥ في المائة من الموارد غير الأساسية من خارج الميزانية (باستثناء الحساب التكميلي للميزانية العادية) من خلال صناديق استئمانية متعددة الجهات المانحة أو غير ذلك من الموارد غير الأساسية من أجل التعاون المشترك بين الوكالات. وقدمت منظمة العمل الدولية بيانات إلى مبادرة شفافية المساعدة الدولية في عام ٢٠١٦، هي ملتزمة بمواصلة المشاركة في هذه المبادرة. كما يدعم المكتب الامتثال لسياسات الاسترداد الكامل للتكاليف، ويشكل وضوح الجهات المانحة أولوية تتمشى مع النُهج الحالية التي يتبعها في الشراكات.

رابعاً - الخطوات القادمة والخاتمة

٤٧. في أعقاب قرار اتخذته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يتوقع الأمين العام استكمال عملية التغيير في غضون أربع سنوات. ومن المتوقع تطبيق توصيات مهمة، من قبيل إعادة هيكلة الفرق القطرية للأمم المتحدة وإصلاحات نظام المنسقين المقيمين، بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

٤٨. ومن خلال مناقشة الفريق العامل هذه، تسنح أمام الأعضاء الثلاثيين لمنظمة العمل الدولية فرصة التعليق على مقترحات الإصلاح وإبداء وجهات نظرهم بشأن الفرص والتحديات التي يطرحها إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالنسبة إلى المنظمة، كما يقترحه تقرير الأمين العام. وتدابير الإصلاح المحددة الواردة في قرار الجمعية العامة والتي تستلزم موافقة مجلس الإدارة، ستُعرض على الدورات اللاحقة لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها.